صدى المستهلك

يوم المستهلك
Consumer Day
2017

نشرة بمناسبة يوم المستهلك الفلسطيني 2017/3/15 يصدرها ائتلاف جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني

الأربعاء 2017/3/15

الإفتتاحية

يوم المستهلك الفلسطيني

يأتي يوم المستهلك في ظل ارتفاعات بالأسعار تفوق قدرة المستهلك الشرائية وتطال السلع الأساسية خصوصا اللحوم الحمراء والدواجن وأسعار غاز الطهي وارتفاعات الكهرباء من المصدر والاتصالات والمحروقات، وينتاب المستهلك شعورا انه غير محمي وحقوقه ليست مصانة، ويوجه انظاره صوب السياسات المالية والاقتصادية علها تكون له مسعفا، ويفكر ان جهات الرقابة الحكومية في وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الزراعة ووزارة الصحة تكون له مسعفا، ويعلق اماله على احتمالية الإعلان عن أسماء المتورطين في الجرائم الاقتصادية سواء أغذية فاسدة أو تغول في الأسعار أو إعادة تغليف منتجات المستوطنات أو شبهة احتكار الا أن انتظاره يطول.

ولم يقف ائتلاف جمعيات حماية المستهلك مكتوف الايدي امام قضايا وهموم المستهلك الفلسطيني بل ضغط ولا زال مطالبا بأطلاق هيئة تنظيم قطاع الاتصالات دون تعديل القانون الذي لم يختبر على الأرض، وتوجه الى القضاء بخصوص قيام هيئة سوق رأس المال بتحديد الحد الأدنى لسعر بوليصة التأمين للمركبات والعمال، وانتصر للمستهلك بخصوص ارتفاع أسعار الكهرباء من المصدر واستطاع تحديد سقف الارتفاع بصورة منصفة للمواطن، وتابع ارتفاعات أسعار اللحوم الحمراء الا أن الإجراءات لم تستطع خفضها من قبل وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد الوطني، ولا زلنا في ملف ارتفاع أسعار الدواجن.

واليوم ننتقل خطوة الى الامام حيث نظمنا وقفات احتجاجية ضد أسعار الدواجن والاخطاء الطبية والإصرار على التعامل بالمثل تجاه منع الاحتلال للمنتجات الفلسطينية من التسويق في القدس المحتلة ووقفة امام مجمع المحاكم في رام الله للضغط من أجل الإعلان عن أسماء المتورطين بجرائم اقتصادية وتشديد العقوبات، ووقفات لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

ونطلق اليوم خط شكاوى المستهلك 1700126127 الخاص به لمتابعة شكاوى المستهلك، ووقع على اتفاقية لتطوير موقعه الالكتروني www.pcp.ps، ليكون أكثر قدرة على التواصل مع المستهلك وهمومه.

وما زالت هناك متابعات مستمرة أبرزها أسعار الادوية في السوق الفلسطيني والعمل المشترك من أجل تخفيضها، الضغط من أجل اصدار وانفاذ نظام غاز الطهي من حيث استبدال أسطوانات الغاز التالفة وتجديدها ضمن مسؤولية مشتركة بين الوكلاء ومحطات تعبئة الغاز والوزارات المختصة، والعمل المشترك لأطلاق استراتيجية سلامة الغذاء في فلسطين، وضمان تمثيل الجمعية في مجالس تنظيم القطاعات المياه والكهرباء والاتصالات ولجنة التسعير الدوائي. ولا نقبل باستمرار تجاوز الجمعية في الوقت الذي تستشار فيه بقية القطاعات.

ويواصل الائتلاف حملات التوعية وتعميم المعرفة وتقديم الأرشات اللازمة لمعرفة المستهلك بحقوقه حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه، وأهمية انضوائه تحت لواء جمعية حماية المستهلك الفلسطيني في محافظته.

من نحن:

ائتلاف جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني إطار تنسيقي يضم في عضويته جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني الفاعلة في دولة فلسطين والتي تستمر في مسيرة الانتصار لحقوق المستهلك وتستمر فيها العملية الديمقراطية والشفافية والمساءلة، ويتابع الائتلاف القضايا ذات الطابع العام التي تهم المستهلك وهمومه وسبل انفاذ القانون بحق المخالفين ومروجي الاغذية الفاسدة، والتعامل مع قضايا مركزية مثل ارتفاع اسعار السلع والخدمات، والتوجه للقضاء ضد قطاعات تتغول بالاسعار.

غذاء صحي بلا مضادات حيوية

د. سامر مدلل
رئيس دائرة التغذية والتصنيع الغذائي
كلية الزراعة والطب البيطري
جامعة النجاح الوطنية-نابلس- فلسطين

يزداد في السنوات الأخيرة اهتمام المستهلكين بالأغذية الخالية من المضادات الحيوية في كثير من دول العالم المتقدم مما أدى إلى ظهور الزراعة العضوية التي لا تشكل حصة سوق جيدة في الأسواق العالمية ولا تكاد تكون موجودة في السوق الفلسطيني، بالإضافة إلى ذلك يتزايد قلق منظمات الصحة العالمية من الاستخدام المفرط للمضادات الحيوية مما له من تداعيات صحية جسيمة على صحة الإنسان، أكثر من 80% من مجمل المضادات الحيوية الموجودة في السوق الأمريكي يتم استخدامها للحيوان بينما على مستوى العالم تتجاوز هذه النسبة 50%.

- **لكن قد يتساءل المستهلك الفلسطيني من أين تأتي هذه المضادات في طعامنا؟ وما هو الداعي لاستخدام هذه المضادات؟**

للإجابة على هذه الأسئلة يجب علينا أن نفهم أن هنالك العديد من التغيرات الدراماتيكية التي حدثت في العقود الأخيرة التي من دورها مهدت في تفاقم هذه المشكلة، من أهم هذه التغيرات الزيادة المضطردة في استهلاك المنتجات الحيوانية المختلفة من البيض والحليب واللحوم بأشكالها نتيجة لزيادة النمو السكاني، كذلك محدودية الأراضي الزراعية، مما دفع إلى ظهور أنظمة الإنتاج الحيواني المكثفة عن طريق زيادة معدل النمو عن طريق تحسين بيئة الإنتاج والتعديلات الجينية.

تدخل المضادات الحيوية إلى طعامنا عن طريق جميع المنتجات الحيوانية بإشكالها، الذي بدوره يأتينا من المزرعة، عندما تتعرض الحيوانات في بيئة المزرعة لإصابات بكتيرية يضطر المزارعين لمعالجة الحيوانات المصابة بالمضادات الحيوية، كذلك تضاف المضادات الحيوية إلى أعلاف الحيوانات لزيادة معدل النمو وكذلك للتقليل من معدل الوفيات خصوصا في قطاع الدواجن، جميع هذه المضادات التي يتعاطاها الحيوان تبقى في أنسجته وتنتقل إلى الحليب، حيث يوجد فترة أمان معينة لكل مضاد حيوي حتى يتم التخلص منه من أنسجة الحيوان، وهذه الفترة هي التي يجب أن يلتزم بها المزارع قبل تحويل الحيوان إلى منتجات مستهلكة مثل البيض والحليب واللحوم، إن لم يلتزم المزارعين بفترة الأمان سوف تبقى بقايا المضادات الحيوية بحدود غير آمنة.

- **ما هو الخطر الناتج عن وجود بقايا المضادات الحيوية في غذائنا؟**

لا يمكن في طرق الإنتاج التقليدية (غير عضوي) الحصول على منتجات حيوانية خالية تماما من بقايا المضادات الحيوية، لكن اتفقت الهيئات الرقابية والتشريعات الغذائية على تحديد الحد الأعلى لبقايا المضادات المسموح فيها وما يسمى MRL (Max-imum Residue Level), وتكمن الآثار الصحية السلبية من استخدام المضادات عندما تتجاوز المواد المتبقية الحد المسموح فيه أو تكرار في الاستخدام غير المدروس الأمر الذي يسبب العديد من الأضرار الصحية التي تعتمد على نوع المضاد المستخدم وكمية المضاد المتبقية، جزء من هذه الأضرار يمكن أن تكون هذه المواد مسرطنة وقد تسبب اعتلال في الصبغة الجينية في بعض الحالات مثل الكلورامفنيكول والنيتروفيوران. من جهة أخرى يمكن أن يؤدي إلى أضرار على بعض أعضاء الجسم مثل الرئة والقلب. إن الاستخدام المتكرر للمضادات الحيوية وان كان بمستويات منخفضة يؤدي إلى خلق ميكروبات مقاومة أو ممانعة للمضادات وهذا ما يسمى "superbugs"

هذه الميكروبات المقاومة تنتشر من بيئة المزرعة من خلال الهواء والماء والتربة وأيدي العاملين إلى الإنسان وهذا يجعل ملايين البشر عرضة إلى ميكروبات صعبة المعالجة في حين ان المضادات التي يتم تطويرها عالميا هي محدودة، وأخيرا تربط بعض المضادات الحيوية في ظهور بعض انواع الحساسية مثل مضاد البنسلين. وأخيرا إن وجود المضادات الحيوية في طعامنا يؤدي إلى اختلال في توازن المنظومة الجرثومية داخل الجهاز الهضمي التي تعمل كجزء من جهاز المناعة وذلك عن طريق التنافس مع الجراثيم المفيدة في الأمعاء.

للتقليل من بقايا المضادات في الأطعمة الحيوانية، اتفق الخبراء ومنظمات الرقابة على صحة الغذاء على مجموعة من التوصيات أهمها:

1. الالتزام باستخدام المضادات الحيوية من مصادر معتمدة لدى الجهات الرقابية المحلية والدولية الأمر الذي يضمن التركيز المطلوب والفترة العلاجية المحددة.
2. الالتزام بتعليمات الاستعمال المرفقة من قبل المصنع وهي عادة مرفقة مع المنتج، إن عدم الالتزام بالجرعات الدوائية الموصى فيها من قبل المصنع أو البيطري سواء كانت اقل أو أكثر من الموصى فيه تؤدي إلى أضرار صحية
3. الإدارة العلاجية للمرض لها دور مهم في التقليل من الآثار المترتبة وذلك عن طريق التشخيص المبكر للمرض والبدء بالعلاج مبكرا، وذلك لتجنب ظهور أنواع مقاومة وجديدة من الميكروبات .
4. الأخذ بعين الاعتبار التفاعلات الجانبية بين الأدوية،حيث التزامن في إعطاء خليط من المضادات الحيوية قد يؤدي إلى أثار سلبية أن لم يتم دراستها وتقييمها قبل الاستعمال.
5. التقيد بظروف التخزين الجيدة للمضادات الحيوية مثل الابتعاد عن أشعة الشمس ومراعاة درجة الحرارة والرطوبة ووقت الاستخدام بعد الفتح بالإضافة إلى طريقة تحضير الدواء.
6. الانتباه جيدا إلى مدة صلاحية المضاد الحيوي الموجود على العبوة
7. التقيد بفترة ألامان الموصى فيه لكل مضاد حيوي وعدم ذبح الحيوان او بيع أي من منتجاته قبل فترة الأمان الموصى فيها، كذلك يجب إجراء فحص الحساسية.
8. الالتزام بالطريقة العلاجية الموصى فيها (الحقن أو عن طريق الفم أو كمرهم)

د. سامر مدلل

رئيس الوزراء يستقبل رؤساء جمعيات حماية المستهلك

أكد رئيس الوزراء رامي الحمد الله "أن تمكين وتعزيز المنتج الوطني من أولويات عمل الحكومة، وأنها تسعى للنهوض بهذا القطاع، بما يساهم في تحسين جودة المنتجات المحلية، وجعلها منافسة للمنتجات الأخرى، لا سيما على الصعيد الدولي".

جاء ذلك خلال استقباله، يوم 5/1/2017، في مكتبه برام الله، رؤساء جمعية حماية المستهلك في المحافظات، بحضور وزيرة الاقتصاد الوطني عبير عودة، ووكيل وزارة التربية والتعليم بصري صالح، ورئيس الاتحاد العام للصناعات بسام ولويل، حيث اطلع على أهم الانجازات والعوائق، التي تواجه عمل الجمعية، بالإضافة إلى أهم البرامج التي تعمل عليها لرفع الوعي الاستهلاكي.

وشدّد رئيس الوزراء على أهمية المبادرات التوعوية التي تدعم المنتج الوطني، خاصة في المدارس والجامعات، والمعاهد، مشيرا إلى ضرورة التعاون، والتكامل بين كافة الأطراف.

وثمن الحمد الله دور جمعية حماية المستهلك، والضابطة الجمركية، ووزارة الاقتصاد، والقطاع الخاص، في تمكين المنتج الوطني والرقابة على الأسواق، لا سيما من البضائع المهربة، خاصة بضائع المستوطنات.

الرقابة على الأسواق

غسان عنبتاوي

الأسواق الفلسطينية بحاجة الى متابعة فيما يخص طبيعة السلع والمواد التي تتواجد فيه من حيث جودتها واسعارها ومدة صلاحيتها ومصادرها. ومما لا شك فيه ان المواطن أصبح أكثر وعيا لمكونات السلع وتاريخ صلاحياتها، ومع ذلك هناك دور إضافي لا بد من تقديمة

جهود طيبة تبذل في هذا الاتجاه لكنها تبقى متواضعة امام حجم خلل الأسواق والذي يتحمل مسؤوليته ليس فقط التاجر والحكومة بل أيضا المستهلك ونمطه في الشراء.

أحيانا سلبية المستهلك في التعبير عن رايه بطريقة حضارية وعلمية لا يساهم في تعزيز جهود تصحيح الأخطاء في الأسواق ومساءلة مسببيها، هذا يجب ان يتغير ويتعزز الشعور والقناعة بان راي المواطن مهم ويشكل فرقا

مبدأ العرض والطلب يحدد أسعار السلع مترافقا مع عوامل أخرى، ويبدو اننا لا زلنا متأثرين بطبيعة السلوك الشرائي الذي ساد قديما والمعتمد على شراء الكميات لتكفي العائلة الكبيرة وترسخ هذا النهج خلال فترات الاجتياحات ومنع التجوال وعدم الاستقرار، فكان وجود المخزون الغذائي ضرورة ملحة في كل بيت، اما الآن وقد اختلفت الظروف الى حد ما فان الشراء بالكميات يترجم الى طلب مرتفع مما يؤدي الى رفع الأسعار.

ترشيد الاستهلاك يساهم حتما بتقليل التالف ويحسن من سبل إدارة تكاليف المنزل الأمر الي أصبح ضرورة وليس ترف.

كل عام والمستهلك والوطن والمدافعين عن مصالحة بخير

حماية المستهلك ... حماية الوطن

بقلم: صلاح هنية
رئيس جمعية حماية المستهلك الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة
المنسق العام لائتلاف جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني

نظرتنا في ائتلاف جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني عموما وفي جمعية محافظة رام الله والبيرة تركز على السياسات الاقتصادية والمالية التي تعتبر المحرك الاساسي لحماية المستهلك وفي ذات الوقت هي تعتبر مرجعية اساسية يجب ان تكون معتمدة ويستوحى منها جميع القرارات والتعليمات الاقتصادية والمالية، ونحن لا نتعاطى مع جزئيات صحيح اننا نحتج على ارتفاع الاسعار الا ان عيوننا على السياسات التي نراها صمام الآمان لتعيلمات وإجراءات أكثر صديقة للمستهلك اكثر قربا للعدالة الاجتماعية، وهي حتما ستقود الى التوازن بحيث تكون الإجراءات تراعي توازن مصالح فئات المجتمع كافة.

السياسة التسعيرية:

الهم الاكبر للمواطن/ة الفلسطيني غياب سياسة تسعيرية ((وهـي مجموعة الإجـراءات التي يتم من خلالها التأثير على الاسعار)) للسلع الاساسية والخدمات وتتوالى الارتفاعات بالاسعار في سلع اساسية تمس قطاعات واسعة من المستهلكين وتتفوق غالبا على قدراتهم الشرائية، وفي ضوء غياب الـرؤى الواضحة لقضايا التسعير يصبح ايجاد إجـراءات همها الاساسي تبريري وليس حلا جذريا، ويغيب اشهار الاسعار رغم انه منصوص عليه في قانون حماية المستهلك رقم (21) لعام 2005، ويمارس بشكل واضح التغول في الاسعار ما بين ليلة وضحاها ترتفع الاسعار للحوم الحمراء والدواجن واسطوانة الغاز المنزلي والوقود ورغم ان التغول منصوص على محاربته في القانون الا أن الإجراءات تظل ترقيعية وتمتد لعام او عام ونصف ولا تجد طريقها للحل، ولعل اللحوم الحمراء نموذج على هذا الحال.

المنافسة ومنع الاحتكار

ويظل الرهان قائم على صدور قانون المنافسة ومنع الاحتكار ليشكل صمام امان للسوق الفلسطيني ومنع اي ممارسات احتكارية او حتى شبهة الاحتكار، وتصبح المنافسة ضمانة لاسعار اكثر عدالة نتيجة لتنوع المصادر لمدخلات الانتاج وللسلع المستوردة، ولم يعد بالامكان ان يغلق السوق لصالح منتج واحد او مستورد واحد او مقدم خدمة واحد.

من الواضح ان المستهلك عانى من هذا الحصر الى حين ان اخترق هذا الحصر من قبل عديد المبادرات لضمان تعدد المصادر ولعل ما نعيشه اليوم من تخفيضات وعروض اسعار في السوبرماركت وانخفاض الاسعار نتيجة طبيعية لتعدد المصادر من جهة، والمنافسة التي حضرت بقوة وادت لخفض الاسعار، رغم بعض الجهود التي بذلت لمنع هذه المنافسة حفاظا على نسبة ربح عالية من جهة ومنع تعدد المصادر.

تدخلات موسمية

يشهد السوق الفلسطيني مساعي من قبل وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الزراعة لضبط الاسعار في شهر رمضان المبارك حيث تعلن الاسعار الاسترشادية ويتم التركيز على مراقبة وضبط اسعار الدواجن واللحوم والسلع الرمضانية، وتغيب تلك التدخلات بقية العام وفي حال تصاعد التذمر من اسعار سلع معينة يتم ابراز كرت الاسعار الاسترشادية انها موجودة وليست رمضانية فقط، وبعد ثبات السعر يعود الوضع لسابق عهده.

وتمتاز الإجراءات الحكومية انها تسعى جاهدة الى التخفيف من حجم تاثير ارتفاع الاسعار وواعتباره امر عابر مؤقت، وقد يكون مفهوم المؤقت مختلف من شخص الى اخر فالمؤقت لدى وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الزراعة مثلا قد يكون حده الادنى عام كامل من ارتفاع اسعار اللحوم الحمراء وعام اخر من ارتفاع اسعار الارز.

تكامل الرقابة

جهات الرقابة الحكومية باتت اليوم نسبيا أكثر تنسيقا وتكاملا في الادوار مما كان عليه الحال سابقا، فهي قادرة على تلقي الشكوى

وقفة احتجاجية ضد ارتفاع أسعار الدواجن امام وزارة الإقتصاد

ومتابعتها نسبيا افضل من السابق، ويجتمعون ضمن إطار لجنة مشتركة لتنسيق الخطوات، الا أن المعاناة هي عدم ديمومة الإجراءات الرقابية واستمراريتها، والمطلوب هو تكامل الادوار والاستمرارية والديمومة ورفع كفاءة الاداء.

المستهلك وحيدا

عمليا الحلقة الاضعف في السوق المستهلك ويعتبر متلقي لارتفاع الاسعار التي تستخدم فيها شماعة العرض والطلب ولكننا نلمس ان هناك من يحدد الاسعار ارتفاعا، ويدافع عن هذا الارتفاع وينتصر له ويبرر، ولا يقبل راي المستهلك او احتجاجه او وقفته الاحتجاجية.

وفي حالة ضبط اغذية فاسدة ومنتهية الصلاحية لا يعرف الرأي العام من يقف وراء هذه الجرائم الاقتصادية ولا الذين تلاعبوا بالاسعار ارتفاعا، وفي معظم الحالات وبعد اصدار الحكم في المحكمة ورغم وجوب اعلان اسماء المحكومين الا ان الاعلان لا يتم ايضا بعد الحكم وليس قبله.

فيما يشهر بالمستهلك عبر اعلانات في الصحف تعلن عن مصادرة سيارة للمستهلك نتيجة عدم التسديد وهذا ليس تشهيرا سبحان الله، اما عدم اعلان اسماء المحكوم عليهم بجرائم اقتصادية خشية التشهير.

الوعي الاستهلاكي

من الاهمية بمكان تزويد المستهلك بالمعلومات والارشادات كاملة ومبادئ ومفاهيم ضرورية كي يصبح مشتريا واعيا يستفيد من موارده اقصى استفادة، وارشادعهم نحو السلوكيات السليمة ورفع سوية الوعي الاستهلاكي واتخاذ القرارات الشرائية الصائبة والتي تقود الى ترشيد الاستهلاك.

الوعي الاستهلاكي موضوع مهم ودور توعوي يجب ان يتميز به المستهلك الفلسطيني ويجد الوسائل التي تزوده بالمعلومات والارشادات والحقوق.

مستهلك واع

الوعي بالحقوق الاساسية للمستهلك الفلسطيني وتمكين نفسه بآليات الدفاع عنها يجب ان تقرا العقود والاتفاقيات قبل التوقيع عليها، قارن الاسعار في السوق بين اكثر من متجر ومركز خدمة لتحصل على الافضل، تأكد من تاريخ الانتاج والانتهاء، لا تقم بالشراء المستعجل او الطارئ.

المستهلك يجب ان يكون عضوا في جمعية حماية المستهلك الفلسطيني، وأن لا يتردد في المشاركة في حملات الضغط والتاثير التي تقوم بها، وأن يقدم شكوى واضحة دون تردد.

يوم المستهلك الفلسطيني

يجب ان يكون هذا اليوم في العام 2017 يوما لتجديد الثقة بقدرات المستهلك في الانتصار لحقوقه، وثقته بدور جمعية حماية المستهلك الفلسطيني، والاصرار على تشديد الرقابة وتكامل الدور الرقابي، وتشديد الإجراءات القانونية والكشف عن اسماء المتلاعبين بسلامة غذائنا، ووضع حد للمتغولين بالاسعار.

ولن يكون مجديا الاحتفال لمجرد الاحتفال بهذا اليوم مثل بقية المناسبات والفعاليات.

دعم المنتجات الفلسطينية ذات الجودة والسعر المنافس

محمد داود
رئيس جمعية حماية المستهلك في محافظة قلقيلية
عضو سكرتارية ائتلاف جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني

وازن ائتلاف جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني ما بين حماية حقوق المستهلك الفلسطيني من جهة وما بين دعم المنتج الفلسطيني المطابق للمواصفة وذات السعر المنافس، حيث اطلقت مثلا جمعية حماية المستهلك في محافظة رام الله والبيرة مبادرتها ((اني اخترتك يا وطني)) والتي عبرها قامت بحملات التعريف بالمنتجات الفلسطينية وتوثيقها عبر موقع الجمعية الالكتروني وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، وحرصت الجمعية ان تكون هذه المبادرة تشاركية مع جميع الجهات الفاعلة في دعم المنتجات الفلسطينية وكانت الشراكة من قبل بلدية بيتونيا ورام الله والبيرة وقلقيلية وطوباس وجمعية انعاش الاسرة والاتحاد العام للمرآة الفلسطينية واتحاد الصناعات الغذائية واتحاد الصناعات الدوائية والنقابات العمالية والنقابات المهنية، وتم تعميم المعرفة والنشر.

وقمنا معا بتوسيع نطاق دعم المنتجات الفلسطينية لتشمل بقية المحافظات ضمن رؤية موحدة ونشاط مشترك، وكان نتيجة هذا الامر رفع وعي طلبة المدارس في دعم المنتجات الفلسطينية، من خلال لقاءات وورشات عمل في المدارس والجامعات، واستطاعت الجمعية ان توسع نطاق عملها بحيث لا يبقى التركيز على الطلبة الذين هم عمليا ليسوا اصحاب قرار الشراء فامتد النشاط ليشمل ربات البيوت وسيدات الاعمال والاباء حيث تم عقد لقاءات مفتوحة مع المجتمع المحلي في سلفيت وطوباس وقلقيلية وطولكرم ورام الله والبيرة وبيت لحم واريحا والخليل، وتم دعوة صناعين واقتصادين ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية ووزارة الاقتصاد الوطني ليستمعوا الى تقييم المجتمع المحلي لدعم المنتجات الفلسطينية وقضايا الجودة والسعر المنافس ودفع الحد الادنى للاجور للعمال، وكان النقاش خصبا.

وواصل ائتلاف جمعيات حماية المستهلك نشاطه في هذا الاتجاه من خلال المشاركة في حملات التوعية في مدارس محافظة نابلس وقلقيلية وسلفيت وبيت لحم واريحا، واللقاءات مع المجتمع المحلي، واللقاءات مع قطاعات صناعية وزراعية لبحث آليات دعم المنتج الفلسطيني في هذا القطاع أو ذاك.

وتوجت بزيارات الى المصانع للاطلاع على العمل والترويج للمنتج الفلسطيني وعـرض هـذه الـزيـارات للرأي العام الفلسطيني.

"المقاطعة" ودعم المنتج الوطني

رسالة انتماء تخطها طالبات مدرسة بنات بيتونيا

رد الفعل على ممارسات الاحتلال الاسرائيلي وجرائمه عززت الإنتماء لدى طالبات مدرسة بنات بيتونيا اللواتي اتخذن من مقاطعة منتجات الاحتلال خط الدفاع الأول ضد انتهاك حقوقهن في العيش بحرية وأمان.

المقاطعة الاقتصادية لم تشكل لديهن ردة فعل عابرة، إنما هو مبدأ عزمن على تبنيه ومساندة تلك المقاطعة بدعم المنتج المحلي الذي تعتاش منه أسر فلسطينية، إضافة الى أنه باب نحو مستقبل يقود نحو التحرر من التبعية الاسرائيلية للاقتصاد الفلسطيني.

الطالبة مرح حمودة، نائب رئيس البرلمان الطلابي في مدرسة بيتونيا تعتبر دعمها للمنتج الوطني دعماً للاقتصاد الفلسطيني، وتقول "بشرائي للمنتج الوطني أمتلك موقفا رافضا للاحتلال وسياسته، وإن اعتبرت مساهمتي بسيطة إلا أنني أشعر بالارتياح والمساندة لرأسمالنا الفلسطيني الحر ولعمالنا ومنتجنا، وبالتالي أشتري كل ما يلزمني من من ملابس ومواد غذائية، وأشعر بالفخر لشرائي للمنتج المحلي".

وتدعم ذلك الموقف الطالبة مجد صوافطة والتي ترى أن موضوع الترميز "الباركود" للمنتج الوطني لا يقل أهمية عن حيازة الهوية الفلسطينية، فهو الهوية لمنتجاتنا والتي تحميها من الهيمنة الاسرائيلية والضياع، كما تعتبر جواز سفرنا الفلسطيني لدول العالم".

زميلتهن الطالبة غرام قدورة تقول "لو كان الاحتلال جنة سأقاطعه، ولو كان جحيما سأدعمه".. فعلى هذا المبدأ تسير غرام التي ترى أن المنتج الوطني لا يقل جودة عن منتجات مستوردة، فكثير من المنتجات حازت على مواصفات عالمية إضافة الى شهادة الجودة الفلسطينية.

وتعتبر الطالبة غرام أن المنتج الوطني يناسب أبناء شعبنا من حيث مناسبته للدخول والرواتب بسعره المعتدل، وبأمنه بتلقيه لدرجات عالية من الرقابة والفحوصات التي تحقق الأمن الصحي لأطفالنا وأبناء شعبنا.

وتدعم موقفها الطالبة امتثال عبد المجيد التي ترى أن دعم المنتج الوطني والترويج له وسيلة لرقي مجتمعنا وبلوغه أعلى المستويات بعيدا عن التبعية للاحتلال واقتصاده.

وكعضو في برلمان المدرسة توجه رسالة لأبناء شعبنا الفلسطيني لاعتبار المنتج الوطني سلاح مقاومة في وجه الاحتلال، وبالتالي يتطلب من فئات المجتمع كافة شراءه وتمييزه عن المنتجات المستوردة ومنتجات الاحتلال، كما ترى أنه من الأهمية الترويج إعلاميا للمنتج الوطني في كافة وسائل الإعلام، وفي الإذاعات المدرسية وفي كافة الميادين التي يمكن من خلال الإلتقاء بأكبر شريحة من المواطنين.

تشكل تلك الفتيات نموذجا لشباب فلسطيني ذو إرادة وانتماء يليق بأبناء شعب تصدى للاحتلال بكافة الوسائل، ومساندة تضحيات أبناء شعبنا بدعم المنتج الوطني كرسالة انتماء ومقاومة لا تقل أهمية عن بذل النفس في سبيل تحصيل حقوقنا، هي خطوات متكاملة نحو الاستقلال والدولة الفلسطينية المستقلة.

حماية المستهلك من حماية الوطن

لا لعدادات المياه مسبقة الدفع ...
نعم لتعزيز ثقافة الالتزام بالدفع

حدد ائتلاف جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني منذ بدء العمل في استخدام عدادات المياه مسبقة الدفع موقفه الواضح منها بالرفض تحت شعار ((لا لعدادات المياه مسبقة الدفع)) والرفض ليس بهدف الرفض بل بهدف الانحياز لمبدأ ((المياه حق انساني وليست سلعة)) وبهدف الانحياز للاسر المشكزلة في برنامج التكافل الاجتماعي في وزارة التنيمة الاجتماعية الذين لم يحدد لهم مثل الكهرباء حد ادنى للاستهلاك وما فوقه تبدأ المحاسبة عليه بالسر الرسمي.

في ائتلاف جمعيات حماية المستهلك نرى أن المياه من مصادرنا الطبيعية المنهوبة من قبل الاحتلال وممنوع علينا الاتسفادة منها بطاقتها الكاملة ونعيش الانقطاعات في الصيف وجداول التوزيع، الامر الذي يؤكد موقفنا ان الدفع المسبق يؤدي ان تدفع لخدمة غير متوفرة على مدار الساعة.

اما من باب الدفع والامتناع عن الدفع نحن نقف في صف تعزيز ثقافة الدفع ولا يجوز تلقي اي خدمة او سلعة دون دفع ثمنها لأن هذا يؤدي لحرمان اخرين ملتزمين من تلك الخدمة، مع مراعات الحالات الاجتماعية والعاطلين عن العمل ضمن منظومة متكاملة وليست مرة نعم ومرة لا.

وقد جاء في ال قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه مادة (5)

الحق في الحصول على المياه

- لكل شخص الحق في الحصول على جاجته من مياه الشرب ذات الجودة المناسبة لاستعمالها وبأسعار محددة وفقا لنظام تعرفة يصدر عن مجلس الوزراء.
- على مقدمي خدمات المياه أن يقوموا باتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان هذا الحق، ووضع الخطط اللازمة لتطوير هذه الخدمات بما ينسجم والسياسة المائية العامة.

ونتابع في الائتلاف مؤشرات الاداء لدى مزودي خدمات المياه التي يصدرها مجلس تنظيم قطاع المياه والتي تعطي مؤشرات احيانا سلبية على تراجع مؤشرات الاداء لدى بعض مقدمي الخدمة، وهذا المؤشر مهم لرفع الاداء مثله مثل اي تقييم في الحياة، وهذا نشاط مهم وحيوي.

وتقوم سلطة المياه الفلسطينية بمجال مشاريع المياه وخصوصا المشاريع الاستراتيجية بدور مهم واتفقنا مع السلطة على اهمية وضرورة اعتماد المنتجات الفلسطينية او المستوردة عبر وكيل فلسطيني في تلك المشاريع، وعدم التعاطي مع اي توصيف لمنتجات دون ذلك.

يوم المستهلك الفلسطيني..

مواطنون: "والله طلع للمستهلك يوم"!! مستطلعة آراؤهم: لم نسمع بهذا اليوم مطلقاً

حسناء الرنتيسي

"اليوم العالمي لحقوق المستهلك" .. يوم أقرته أقرّته الأمم المتحدة عام 1985 في 15 آذار من كل عام.

ويعدّ فرصة سنوية سنوية للاحتفال والتضامن ما بين أنشطة المستهلك العالمية، وهو وقت لتعزيز الحقوق الأساسية لكل المستهلكين للمطالبة بصيانة واحترام حقوقهم ونبذ الاستغلال والاحتكار ورفع الاسعار.

حقوق المستهلك تتضمن حق الأمان والمعرفة وحق الاختيار والاستماع لآراء المستهلك وإشباع احتياجاته الأساسية، إضافة الى حق التعويض والتثقيف وحق الحياة في بيئة صحية.

هو يـوم تبذل فيه الجهات الحكومية طاقتها للاحتفال به، يُقام مهرجان مركزي ومن ثم ينظمون جولات على الأسواق في كل محافظة.. فماذا يعني هذا اليوم للمستهلك الفلسطيني؟ وما هو حجم المعرفة بوجود هكذا يوم لدى المواطنين.

المجلة انتقت عدة آراء من فئات متنوعة من المواطنين لتستعرض ما لديهم بخصوص هذا اليوم وأهميته لهم؟

المهندس رائد – مدير برنامج صندوق المرأة في بكدار: يوم المستهلك؟ انا لم اسمع بهذا اليوم اساساً

اسـمع بجمعية حماية المستهلك، لكن يوم المستهلك لا..وأعتقد أنه من المهم أن يكون هناك يوم للمستهلك، بل أكثر من يوم، وذلك للتوعية والتثقيف والرقابة بشتى الطرق، فمن ناحية الأسعار هي أشبه بالسوق الحر، والسلع الرئيسية غير مدعومة.

أضف الى ذلك أن الأسعار التي يتم بحثها لا يتم إلزام التجار بها، كأسعار الخبز مثلا وخفضه من 3.5-4 شيقل، الا أنه يباع بالسعر السابق وكأنه لم يكن هناك أي قرار جديد.

أيضا هناك موضوع الجودة، فأسعار اللحوم تم ايهام المستهلك بخفضها، لكن اذا أردت شراء اللحم بجودة عالية عليك دفع السعر ذاته تقريباً مع فارق بسيط، وهنا يأتي دور الرقابة التي هي غائبة.

ولو نظرنا الى المحال التجارية لوجدناها مليئة بالمواد الضارة والدهون المعالجة التي تضر صحة أطفالنا وتضر المواطنين عامة، فكيف يتم السماح ببيعها.. الأمر لا يتوقف على المواد الغذائية انما هناك المنتجات الزراعية والاستخدام العشوائي للمبيدات والمواد الكيماوية .. ناهيك عن طريقة عرض المجمدات والمواد الغذائية في القرى على الأرصفة وتحت أشعة الشمس المباشرة ..

هناك قضايا كثيرة تتعلق بإشهار الأسعار وضبطها وبالرقابة على الجودة، وهذه حقوق للمستهلك يجب حفظها على مدار العام.

ربة المنزل نور هوشة، أم لثلاثة أطفال: والله طلع للمستهلك يوم!

رغم أني لم أسمع بهذا اليوم إلا أني أجده فرصة مناسبة لبحث أوضاع الأسعار في البلد، فإذا كان هناك من يهتم بالمستهلك فليجد بعض الحلول للتغلب على غلاء في المعيشة وتضخم الفواتير من كهرباء وماء وأسعار مواد غذائية وملابس .. وغيره، وأدعوا القائمين على هذا اليوم لعدم مطالبتنا بدعم المنتج الوطني الا عندما نرى أن المنتج الوطني مناسب لوضعنا الوطني، فغلاء المعيشة وانتشار البطالة والأجـور المتدنية دفعتنا كأسر للبحث عن أقل الأسعار وليس الجودة الأعلى، ألا يعد ذلك هدر لحقوقنا وحقوق أبنائنا؟.

التاجر حماد الشلبي: شو يعني يوم المستهلك؟

يسرني أن أعرف أن هناك يوم للمستهلك يتم فيه التركيز على حقه، لم أسمع بهذا اليوم وآمل أن أسمع به هذا العام، فكلما كان هناك وعي استهلاكي جيد يكون عملنا أسهل، حينها لن أكون مضطراً لشرح سبب ارتفاع سعر منتج عن آخر لجودته، بل سيكون المستهلك على وعي تام بما يختار دون نقاش.. أتمنى أن يكون هناك تثقيف واسع ولا يقتصر على فئة معينة من الشعب، وأن يكون الاهتمام بالمستهلك في كل أيام العام.

نور صالحية- باحث في الإدارة العامة-مركز الأبحاث الفلسطيني: سمعت بهذا اليوم من قبل

أعتقد أن هذا اليوم للتذكير بحق المستهلك في الحصول على معلومات حول المنتج ومكوناته، وحقه في الاختيار بين السلع، وحقه في التعبير عن رأيه حول المنتج، وأرى أن هناك حاجة لعمل نشاطات أكثر ونشر إعلانات وملصقات بشكل أكبر، لتوعية المستهلك أن هناك جهات تراقب الوضع.

كثير مـن الـنـاس لا يتقدمون بشكوى للجهة المختصة، وهذا يتطلب توعية ونشر للمعلومات وتوثيق لحالات الغش والاحتيال على المستهلك، والكشف عن أسماء الفاعلين ليكونوا عبرة لغيرهم.

معلم الفيزياء سامي السايس: ما هو يوم المستهلك أولا؟

لـمـاذا لا يأتي أحـد لـلـمـدارس الخاصه ويقدموا محاضرات حول هذا الموضوع، الكثير من المحاضرين يأتوا للحديث عن المخدرات والتدخين وما شابه.. لكن لا يأت أحد للحديث عن توعية استهلاكية مثلا رغم أن المدارس الخاصة لا ترفض ذلك بل تشجعه، وذلك حسب معرفتي ببعض المدارس التي أعمل فيها.

الصيدلي- غريب زهران : رغم أهمية الموضوع لكن لا اعلم عن يوم يسمى يوم المستهلك!

أقدر عالياً اهتمامكم بهذه المناسبة وتسليطكم الضوء على هذه القضايا التي أرى فيها غياباً لدرجة كبيرة في مستوى الوعي الاستهلاكي لدى المواطن الفلسطيني، وغياباً تاماً للمنظومة الممثلة للشرائح الاستهلاكية الفلسطينية.

ليس هناك من يمثل المستهلك الفلسطيني حق تمثيل، ما يضع المستهلكين تحت نيران القـرارات الحكومية وغير الحكومية التي يغيب عن المشاركة فيها المستهلك الفلسطيني ذو العلاقة بصنع القرار، أتمنى إثارة القضايا التي أود التركيز عليها بهذا اليوم، والتي تمثل غياب المستهلك الفلسطيني في صنع القرار، فمنذ 7 سنوات رفعت أسعار التبغ إلى حد يعجز أكثر من ثلثي المدخنين في فلسطين عن شراءها، لا اعلم عن استطلاعات جرت حول انخفاض نسبة المدخنين بعد هذه القرارات، لكن بنفس الوقت لا اعلم أن أحداً من دائرة علاقاتي ترك التدخين بسبب الارتفاع، وما حدث أن تحولت هذه الشريحة العالبة في المدخنين إلى تدخين سجاير اللف والتي لا يعرف حجم ضررها... فلو أن هناك من استطاع تمثيل المستهلك بشكل قوي لما تضرر المستهلك ولما تضرر الجهاز الضريبي، وكذلك شركات التصنيع الوطنية والمزارع المحلي..

قضية الاتصالات مثال آخ، فقد اعتاد المستهلك ان يقنن قدر الامكان استخدام هذه الوسائل، وفقد الأمل بقدرته على التأثير في تنظيم قطاع الاتصالات.

كما أن هناك قضية مستحدثة فيما يتعلق بقرار منع صرف المضادات الحيوية الا بموجب وصفة طبية، لسنا ضد القرار لكن الحالة الفلسطينية يجب مراعاة المستهلكين فيها، حيث يشكل هذا القرار عبئاً مادياً على المريض ومعيليه، بل انه هو من سيتحمل تكاليفه المادية في حالات الالتهابات الشائعة، يأتي هذا من غير اي تطور في مستوى شمولية نظام التأمين الصحي العام للمواطنين، لا اعلم ما سلوك المستهلك ولا درجة تأثير القرار عليه وعلى مقاومة البكتيريا للمضادات الحيوية بعد ترشيد استهلاك المضادات الحيوية بهذا الشكل وبهذه الحالة الفلسطينية.

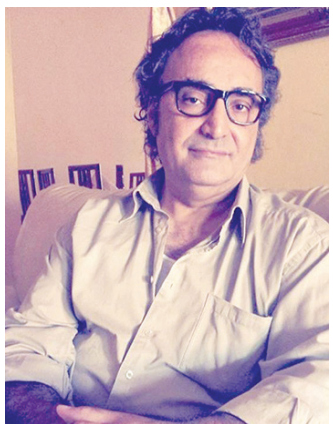

فضل سليمان- مدير تنفيذي شبكة سوا للتنمية والمساءلة: لا والله عمري ما سمعت فيه!!.

بلدنا تسكنه المظاهر، هناك حديث دائماً عن التوعية ولا توعية، وهناك دائما حديث عن حقوق المستهلك وليس للمستهلك فعلا حقوق، ووالمشكلة تكمن باعتقادي أن من يقودون سفينة الدفاع عن حقوق المستهلك هم أصلاً غير مقتنعين أن للمستهلك حقوق أو هم غير مستعدين للدخول في نزاعات للدفاع عنه.

وهناك مشكلة أخرى أن القانون غير مفعل، والقضاء سيفه ليس ماضياً، وحتى عملية الرقابة فهي رقابة ناعمة وليست مخيفة، وهي مسمى رقابة، لذا نجد أن هناك دائماً إفلات من العقاب من قبل مروجي الأغذية الفاسدة.

الإعلامية ريم العمري: نعم.. سمعت بيوم المستهلك الفلسطيني

في يوم المستهلك الفلسطيني أتمنى تطبيق قانون حماية المستهلك للعام 2005 لـردع التجار أصحاب البضائع الفاسدة، وأن يـتمتع المستهلك بحقوقه كما يجب.

ينقصنا في هذا اليوم توعية وتثقيف مستمرين للمستهلكين بحقوقهم .. حيث تكثر الجمعيات العاملة باسم حقوق المستهلك وينقص التطبيق.

بريق المال يلهي العملاء عن قراءة الشروط

المقترض وشروط البنك.. علاقة يحكمها غياب الوعي

يُقال أن "صاحب الحاجة أرعن" .. هذا ما يشخص حالة جزء كبير من المقترضين من البنوك الذين يسيطر عليهم الرغبة بالحصول على المال دون أي تدقيق في شروط العقد أو قراءته قبل التوقيع، ودون أن يجهد المقترض نفسه بالمقارنة بين أكثر من بنك أو مؤسسة إقراض للحصول على العرض الأفضل.. وغالباً ما يكون المقترض ضحيّة تسرعه.

يقول سالم أحد المقترضين من بنك محلي "قرأت شروط القرض قبل التورط به، ووجدت أن الشروط منصبة في مصلحة البنك بإعطائه الحق بتغيير سعر الفائدة وغيرها من العمولات، وهذا ما واجهته عند قراري تسديد القرض قبل موعد استحقاقه، فوجدت أن عمولة السداد المبكر قد ارتفعت من 2% إلى 4% فقررت ترك القرض على ما هو عليه".

موظف بنك: قراءة العقد ليس ضرورياً!

موظف في أحد البنوك يرى أنه ليس من الضروري قراءة عقد التسهيلات لاحتوائه على كثير من البنود التي قد تستعصي على الفهم، ناهيك أنها تحتاج الى وقت طويل في القراءة، كما أن العقود بالعادة عبارة عن شروط عامة لا تخالف أي لوائح قانونية.

وأضاف الموظف أن الموافقه الإداريـة على التسهيلات تحتوي على نقاط محددة وسهلة الفهم لأي عميل، ومن خلالها يستطيع معرفة كافة الالتزامات المترتبة عليه.

موظف آخر يعمل في خدمة العملاء بأحد البنوك قال أن شروط العقود عموماً والقروض خصوصاً متوفرة في جميع الفروع وعند جميع موظفي خدمة العملاء، ويستطيع العميل قراءتها منفصلة عن العقد أو موجودة مع اتفاقية القرض، ولكن أغلب العملاء يسألون عن سعر الفائدة والقسط والمدة الزمنية وفترة السماح، ولا يأخذون بعين الاعتبار شروط القروض

اهم معرفة نوع الفائدة

الأهم بالنسبة للمقترض وحتى يكون في وضع سليم حسب ما اتضح لنا، فهناك ضرورة لمعرفة نوع الفائدة إن كانت ثابتة أو متناقصة، هذه النقطة هامة خاصة عند التعامل مع مؤسسات الإقراض وليس البنوك، حيث يتم عرض أسعار فوائد مخفضة مقارنة مع البنوك، ولكن يتم الاحتساب بطريقة الفائدة الثابتة أو احتسابها على أساس شهري وليس سنوي.

عقود إذعان

المنسق العام لائتلاف جمعيات حماية المستهلك صلاح هنية يرى أن هذه العقود بين المقترض والبنك هي عقود إذعان بين طرف ضعيف وهو المقترض وطرف قوي وهو البنك، وغالباً ما يحصّن العقد موقف البنك من حيث السماح للبنك بتغيير سعر الفائدة حسب أوضاع السوق، بالإضافة إلى تغيير نسب السداد المبكر وغيرها من الشروط.

وعن عدم قراءة العقد، يقول هنية أنه لدى عدد من المقترضين نوع من الثقة أن البنك لن يقدم أوراقه ناقصة، ولا يعقل أن يكون لديه نية للإيقاع بالمقترض، فيوقعون، وحتى في حالات كثيرة ومن باب الثقة يوقعون على بياض ويتم تعبئة المعلومات فيما بعد من قبل موظف البنك.

ويفترض هنية أن هذا الأمر يضع على كاهل البنوك أعباء إضافية وهي مقابلة هذه الثقة برفع درجة العناية بالعملاء وتثقيفهم، وعدم إخفاء عيوب الخدمة، وعدم الترويج غير الدقيق لخدمة لا يحتاجها الزبون، ولا يجوز أن يتحول العميل إلى رقم ليس إلا، كما أن تثقيف الزبون ليس عبئاً إضافياً على البنوك ومؤسسات الاقراض.

وأكد هنية أن تحكيم العقل وعدم تحكيم الحاجة للمال في المعاملات البنكية هو الأساس، وهو مدخل الحفاظ على الحقوق، وبالتالي يجب غض البصر عن خدمة قد لا نحتاجها ولكن بريق المال يدفعنا صوبها دون تعقّل.

داعيا العملاء لتوجيه الشكاوى للبنك ومن ثم لسلطة النقد، وبالأساس إلى جمعية حماية المستهلك.

القرض بعملة راتب المقترض

من جهتها أوضحت د. دياما أبو لبن، المحاضرة في قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة بيرزيت، أهمية العلاقة ما بين المقترض والجهة المقرضة، قائلة أنه يجب أن يشوبها الوضوح وأن يكون المقترض ذو وعي كبير بشروط وبنود القرض.

ونصحت عملاء البنوك بضرورة الحصول على القرض بما يناسب الراتب، وذلك حسب تعليمات سلطة النقد، وأن يكون القرض بالعملة التي يحصل فيها المقترض على راتبه، فإذا كان راتبه بالشيقل فينصح أن يكون قرضه بالشيقل، وان كلان راتبه بالدولار فينصح أن يكون القرض بالدولار وهكذا.

وأكدت على أهمية إعطاء قرض السكن الوقت المناسب للقراءة والتمحيص كونه يربط المواطن أو المقترض بعقد قد يستمر لما يزيد عن 20 عاماً، وهي مدة طويلة قد يحدث فيها تغيرات كثيرة على المقترض أن يكون على علم بها وبإجراءات البنك ونوع الفائدة إن كانت متناقصة أم ثابتة ..

كما نصحت العملاء باتباع تعليمات سلطة النقد، والرجوع لها في كافة المشاكل التي تواجههم، فلديها وحدة شكاوى خاصة لمتابعة هكذا قضايا، إضافة الى إصدارها برنامج خاص مؤخرا فيه إرشادات للمواطنين للعمولات والفوائد البنكية وما شابه، وهو متوفر على موقع سلطة النقد، ومن الأهمية الاطلاع عليه قبل توقيع العقد بشكل متسرع استجابة للحاجة المادية دون معرفة عواقب بعض الأمور التي يجهلها المقترض.

كيف تختار خدمة الإنترنت؟

بقلم: خبير

الأمور التى على مستهلك الإنترنت التأكد منها عند الإشتراك بخدمة الإنترنت.

- أن يكون واضحاً بشكل صريح السرعة التي تلقى المستهلك عرض بخصوصها.
- أن يكون السعر المعروض شاملاً لضريبة القيمة المضافة
- أن يتاكد المستهلك من توقر خدمة الدعم الفني لدى المزود وان يكون لدى الدعم الفني القدرة على حل المشاكل التي تواجة المستهلك.
- سرعة رد مزود الخدمة على هاتف المستهلك عند إتصاله لطلب خدمة أو مساعدة.
- أن يوفر المزود خدمة على موقع إمكانية فحص السرعة لدى المستهلك.
- أن يكون واضحاً لدى المستهلك الحد الأقصى للرد على مكالمة المشترك في حال الإتصال بالشركة.
- أن تكون سياسة الدفع واضحة في حالات الدفع المسبق ومهلة التسديد قبل قيام المزود بفصل الخدمة.
- أن يتم إعلام المشترك سواء بالإتصال به أو من خلال البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية باستحقاق الفاتورة قبل فصل الخدمة عن المستهلك.
- أن تكون شروط الإشتراك متوفرة على الموقع الإلكتروني للمزود.
- أن يكون متوفراً على الموقع الإلكتروني إمكانية مراسلة المستهلك للمزود من خلال بريد الكتروني واضح.

بين الإسراف والتبذير وترشيد الاستهلاك

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد؛

ملحوظة: اقرأ المقال بتمعن، وأرسل رأيك للشيخ إن رغبت على جوال 0599840905 أو على صفحة الشيخ على الفيس: الشيخ المفتي أحمد شوباش

https://www.facebook.com/sheikh.shoobash

أهمية المال: تبرز أهمية المال من خلال النقاط الآتية:

- إن المال يعد من نعم الله على العباد، وهو من زينة الحياة الدنيا: (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمَلاً) (الكهف:46) .
- إن المال ضروري لقيام حياة الناس في مصالحهم ومعاشهم ،والعقلاء من الناس يعلمون هذه الحقيقة ، ولهذا تراهم لا يبددون أموالهم فيما لا يجدي نفعا في دنياهم أو أخراهم. وهو أحد الضرورات الخمس التي جاءت الشرائع للحفاظ عليها.
- أمر الله تعالى أن يكتسب العباد أموالهم من حلال طيب كما في قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلالاً طَيِّباً) (البقرة: من الآية168).فإنه نهاهم عن إضاعة المال وإعطائه السفهاء فتفوت بذلك مصالح كثيرة ويكون الفقر والحاجة :(وَلا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً) (النساء: من الآية5).وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : " إن الله كره لكم ثلاثا " ،ذكر منها "إضاعة المال".
- حرم الله الاعتداء على الأموال وإضاعتها بأي صورة من الصور كالسرقة والرشوة والإسراف.

معنى الإسراف والتبذير:

الإسراف في اللغة هو مجاوزة الحد ،ويعرفه الجرجاني بأنه مجاوزة الحد في النفقة. والإسراف كما يكون من الغني فإنه يكون من الفقير، ولهذا قال سفيان الثوري رضي الله عنه: "ما أنفقت في غير طاعة الله فهو سرف، وإن كان قليلاً"، وكذا قال ابن عباس رضي الله عنه: "من أنفق درهماً في غير حقه فهو سرف ". و التبذير: إفساد المال وإنفاقه في السرف . قال الله عز وجل: »وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا«(الإسراء: من الآية 26) . وقيل: التبذير أن ينفق المال في المعاصي. قال ابن عابدين رحمه الله: التبذير يستعمل في المشهور بمعنى الإسراف، والتحقيق أن بينهما فرقاً، وهو أن الإسراف: صرف الشيء فيما ينبغي زائداً على ما ينبغي، والتبذير: صرف الشيء فيما لا ينبغي.

حكم الإسراف:

الشرع ينهى عن الإسراف، وهو من مساوئ الأخلاق التي تعود على صاحبها وعلى المجتمع بالكثير من الأضرار فإن الله عز وجل قد نهى عباده عنه فقال: (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) (الأعراف:31). وقال تعالى ممتدحا التوسط في النفقة وأصحابه ممن لا يبخلون ولا يسرفون: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً) (الفرقان:67).وقال عز وجل : (وَلا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَحْسُوراً) (الإسراء:29). وقال النبي صلى الله عليه وسلم: " كلوا واشربوا وتصدقوا من غير سرف ولا مخيلة ".والأدلة في هذا كثيرة.

أسباب الإسراف ودوافعه:

أبرزها جهل المسرف بتعاليم الدين الذي ينهى عن الإسراف بشتى صوره ، فعاقبة المسرف في الدنيا الحسرة والندامة (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً) وفي الآخرة العقاب الأليم والعذاب الشديد (وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال في سموم وحميم وظل من يحموم لا بارد ولا كريم إنهم كانوا قبل ذلك مترفين).. ومن نتيجة جهل المسرف بتعاليم الدين مجاوزة الحد في تناول المباحات، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى السمنة وضخامة البدن وسيطرة الشهوات، وبالتالي الكسل والتراخي، مما يؤدي به إلى الإسراف. جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: "إياكم والبطنة في الطعام والشراب، فإنها مفسدة للجسد، مورثة للسقم، مكسلة عن الصلاة، وعليكم بالقصد فيهما، فإنه أصلح للجسد، وأبعد من السرف..".

ومنها : النشأة الأولى وصدق من قال:

وينشأ ناشىء الفتيان فينا ***** على ما كان عوده أبوه

ومنها الغفلة عن طبيعة الحياة الدنيا و السعة بعد الضيق أو اليسر بعد العسر وصحبة المسرفينو حب الظهور والتباهيو المحاكاة والتقليد للآخرين.

صور من الإسراف في واقعنا:

هناك صور كثيرة في دنيا الناس حين يراها العبد بمنظار الشرع يراها إسرافا وتبذيرا وتجاوزا للحدود ، قد أشار أبو الحسن الماوردي رحمه الله إلى كثير منها حين قال: (من التبذير أن ينفق ماله فيما لا يجدي عليه نفعاً في دنياه ولا يكسبه أجراً في أخراه، بل يكسبه في دنياه ذماً ويحمل إلى آخرته إثماً كإنفاقه في المحرمات وشرب الخمر وإتيان الفواحش ، ومن التبذير أن يشغل المال بفضول الدور التي لا يحتاج إليها وعساه لا يسكنها أو يبنيها لأعدائه ولخراب الدهر الذي هو قاتله وسالبه، ومن التبذير أن يجعل المال في الفُرش الوثيرة والأواني الكثيرة الفضية والذهبية التي تقل أيامه ولا تتسع للارتفاق بها.." ثم يقول: "وكل ما أنفقه الإنسان ما يكسبه عند الله أجراً ويرفع له إليه منزلة، أو يكسب عند العقلاء وأهل التمييز حمداً فهو جود وليس بتبذير وإن عظم وكثر. وكل ما أنفقه في معصية الله التي تكسبه عند الله إثماً وعند العقلاء ذماً فهو تبذير وإن قلّ...).فإنفاق المال على الدخان والمخدرات والمسكرات من أعظم صور الإسراف والتبذير ، وإنفاقه في فضول الطعام والشراب بل ورمي الطعام والشراب في القمامة من صور الإسراف والتبذير .ثم إن من صور الإسراف والتبذير متابعة الموضة والانشغال بجنون الأزياء والاستجابة لضغوط الحملات الإعلامية الصاخبة التي تحمل كثيرا من متابعيها على شراء ما لا يحتاجون. فضلا عن المبالغة في استخدام الماء والكهرباء والمرافق والمظاهر و إنفاق الأموال الطائلة في المراكب والملابس والمساكن والأعـراس، فتجد أقواماً تحمَّلوا الديونَ العظيمة، ليحصل أحدهم على السيارة الفارهة أو الثوب الزاهي أو المسكن الفاخر، تكاثراً وتفاخراً، وقد يستدين البعض بالربا ليقيم عُرْساً ينفق فيه مئات الألوف من الدراهم مباهاة ومفاخرة، ويرمي بأطنان الطعام والشراب في القمامة والنفايات، ومَلايينُ الناس مشردون هنا وهناك لا يؤويهم مسكن ولا يجدون ما يقتاتون به..

أضرار الإسراف والتبذير:

*عدم محبة الله للمسرفين والمبذرين. قال تعالى: إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ (الأنعام: 141(* يفضي إلى طلب المال بالكسب الحرام قال ابن عاشور: (فوجه عدم محبة الله إياهم أنَّ الإفراط في تناول اللذات والطيبات، والإكثار من بذل المال في تحصيلها، يفضي غالبًا إلى استنزاف الأموال، والشَّره إلى الاستكثار منها، فإذا ضاقت على المسرف أمواله؛ تطلَّب تحصيل المال من وجوه فاسدة، ليخمد بذلك نهمته إلى اللذات، فيكون ذلك دأبه، فربما ضاق عليه ماله، فشقَّ عليه الإقلاع عن معتاده، فعاش في كرب وضيق، وربما تَطَلَّب المال من وجوه غير مشروعة، فوقع فيما يؤاخذ عليه في الدنيا أو في الآخرة، ثم إنَّ ذلك قد يعقب عياله خصاصة، وضنك معيشة، وينشأ عن ذلك ملام، وتوبيخ، وخصومات تفضي إلى ما لا يحمد في اختلال نظام العائلة.) * الإسراف في الأكل يضرُّ بالبدن. قال علي بن الحسين بن واقد: (جمع الله الطبَّ كلَّه في نصف آية فقال: وكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلاَ تُسْرِفُواْ(الأعراف: 31). * المسرف والمبذر يشاركه الشيطان في حياته الإسراف والتبذير من صفات إخوان الشياطين: قال تعالى: وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (الإسراء: 27-26). *الإسراف يجرُّ إلى مذمَّات كثيرة. عن أبي برزة الأسلمي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه فيم فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيم أبلاه)). * الإسراف والتبذير فيه تضييع للمال، وعاقبته وخيمة * قلة البركة * الحرمان من الهداية قال تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ) سورة غافر: من الآية 28)* الفقر * الهلاك قال تعالى: إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّاب(سورة الأنبياء: من الآية 9) * غلاء الأسعار * العزوف عن الزواج للشباب والفتيات بسبب الإسراف والتبذير والمغالاة في المهور وعدم الالتزام بمنهج الوسطية في الزواج و تمادي الناس في المغالاة في المهور والتسابق في إظهار البذخ والإسراف في حفلات الزواج وبتجاوز الحد في الولائم وما يصحبها من مبالغات.

دعوة إلى ترشيد الاستهلاك:

هذا هو دِينُنا، ينهانا عن الإسراف والتبذير، ويأمرنا بالاقتصاد والتوسط والاعتدال في الأمور كلها، ولكن من المؤسف أن تغيبَ هذه الوسطية عن حياة كثير من الناس، فكمْ هُمْ هؤلاء الذين تورطوا في الإسراف والتبذير؟

الإسلام لم يُحَرِّم زِينةَ الحياة الدنيا والطيباتِ من الرزقِ، وإنما حَرَّمَ الاعتداءَ والطغيانَ والإسرافَ والتبذيرَ في الاستمتاع بها، يقول الله تعالى: ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون) (سورة الأعراف: 32) ويقول تعالى: (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين، وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون) (سورة المائدة: 88-87).

إن الله جل وعلا أنعم علينا نعماً عظيمة كثيرة، وتفضل علينا بخيرات وفيرة، فكان من ذلك أن أغنانا بعد فقر، وأطعمنا بعد جوع، وفتح لنا من أبواب الخير وسُبل الرزق مالم يخطر لنا على بال، فلنشكر الله تعالى على ذلك حق الشكر، وذلك بالمحافظة على تلك النعم وعدم استخدامها بِشَكلٍ فيه إسراف أو تبذير، لأن الله جل شأنه سيسألنا عن هذه النعم (ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ) (التكاثر:8:)، والنعيمُ المسؤول عنه نوعان:

نَـوْعٌ أُخِـذَ مِنْ حِلِّهِ، وصُـرِفَ في حَقِّهِ، فيسألنا عن شكره، ونوع أُخِذَ بَغير حِله، وصُرِفَ في غير حقِّهِ، فيسألنا عن مستخرجه ومصرفه. قال سيدنا معاوية رضي الله عنه : "ما رأيتُ تبذيراً إلا وإلى جانبه حقّ مُضَيَّعٌ".

خاتمة :

خلاصة القول : سيبقى هذا الكلام نظرياً ما لم ندرك ثلاثة أمور مهمة :

1. مراقبة الله تعالى ، عملاً بقول سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك " .
2. الإحساس بشعور الآخرين والتعاون معهم ، عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً " .
3. الانتماء إلى الوطن قلباً وقالباً ،لأن حب الوطن من الإيمان .

اللهم عرفنا النعم بدوامها ، وبارك لنا فيما رزقتنا . والحمد لله رب العالمين

أقول هذا القول و أستغفر الله العظيم .

جمعيتنا تطلق تحديث الموقع الالكتروني بمناسبة يوم المستهلك الفلسطيني

www.pcp.ps

رام الله - وقعت جمعية حماية المستهلك الفلسطيني، مع شركة "انترتك"، يوم 2017/3/9، تقديم خدمات إعادة بناء موقع الجمعية الإلكتروني، بالتزامن مع يوم المستهلك الفلسطيني والفعاليات التي ستطلق خلاله.

ووقع عن الجمعية صلاح هنية وعن شركة انترتك مديرها العام علاء علاء الدين، وهو مشروع يأتي برعاية شركة دواجن فلسطين – عزيزا.

يذكر أن الموقع الأصلي www.pcp.ps تم بناءه من قبل شركة انترتك تبرعاً منهم للجمعية قبل خمسة اعوام.

وقال صلاح هنية المنسق العام لائتلاف جمعيات حماية المستهلك، ورئيس جمعية حماية المستهلك في محافظة رام الله والبيرة، أن تحديث وتطوير موقع الجمعية الالكتروني خطوة مهمة لمواكبة التطور التكنولوجي ومتطلبات الموقع العصري القابل للتفاعل مع الجمهور.

وأضاف في تصريح صحفي، أن الموقع الجديد يتضمن مقاطع فيديو، ومساحة لتقييم المستهلك للخدمات والسلع التي تقدم له عبر الاتفاق مع الجهات التي سيجري تقيمها، ونشر هذا التقييم ليستعين به المستهلك عندما يتوجه الى مدينة فيكون على دراية بأفضل خدمة في قطاع المطاعم والفنادق، وفي قطاع البنوك وشركات التأمين، وهذا يتطلب توقيع اتفاقية مع هذه الجهات حتى يصبح الامر تشاركي.

وزاد: "مستقبلا سنقوم بالتأسيس لخدمات الهواتف الذكية، التي من خلالها يتم الاعلان عن تغيرات الاسعار وارتفاعها وانخفاضها، وارشاد المستهلك الى الموقع الاقل سعراً، إضافة لإتاحة المجال أمام المستهلك للتقييم عبر الهواتف الذكية".

وأضاف أن تحديث الموقع، يتزامن مع يوم المستهلك الفلسطيني الذي يصادف 15/3/2017.

وشكر هنية شركة دواجن فلسطين – عزيزا على رعاية تحديث الموقع الالكتروني، الأمر الذي يدلل على أهمية التقاطع مع القطاع الخاص الفلسطيني على قاعدة الالتزام بحقوق المستهلك وجودة المنتجات الفلسطينية والسعر العادل وتحقيق الحد الأدنى لاجور العاملين في تلك المنشآة الصناعية.

من جهته أكد عبد الحكيم فقهاء رئيس مجلس إدارة شركة فلسطين الصناعية، أن الشراكة مع جمعية حماية المستهلك طويلة ومتواصلة "ونعتز ان نكون رعاة الموقع الالكتروني للجمعية، من منطلق قناعتنا أن الصناعة الفلسطينية هي أولاً وأخيراً للمستهلك الفلسطيني الـذي يحكم ويدعمها على أساس جودتها".

وأضاف أنه "من الطبيعي ان يكون للجمعية موقف قد نتفق معه او نختلف، الا اننا نحترم اي رؤية او اقتراح تقدمه الجمعية لضمان حقوق المستهلك، وهذا ما يحدث غالبا في موضوع الاسعار الاسترشادية للدواجن".

وقال علاء الدين مدير "إنترتك" أن أداء الجمعية، يتخطى البعد التجاري ليذهب باتجاه خطوة التناغم مع فكرة حماية حقوق المستهلك والتعريف بها والترويج لها ونشر الوعي.

فعاليات ونشاطات ائتلاف جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني

أكد اياد عنبتاوي رئيس جمعية حماية المستهلك الفلسطيني في محافظة نابلس الناطق الاعلامي لائتلاف جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني مواصلة فعاليات ونشاطات حماية حقوق المستهلك وتوعيته بحقوقه والتركيز على الوعي الاستهلاكي وترشيد الاستهلاك.

وأضاف نستطيع في يوم المستهلك الفلسطيني 2017 أن نقول اننا بتنا أكثر قدرة على الضغط والتأثير والانتصار لحقوق المستهلك، بتنا نمتلك ادوات الضغط والتأثير والمناصرة بصورة واضحة وأكثر حضورا.

ونقف اليوم لنستمع لتقييم المستهلك واقتراحاته للنهوض بهذا العمل وتطويره، ولعل اطلاق الائتلاف علامة فارقة على جدية التوجه لتفعيل حقوق المستهلك والانتصار له، وتفعيل حملات دعم المنتجات الفلسطينية.

محافظة رام الله والبيرة

واشارت رانية الخيري امين سر جمعية حماية المستهلك الفلسطيني في محافظة رام الله والبيرة الى سلسلة نشاطات توعوية بحقوق المستهلك ورفع الوعي الاستهلاكي وترشيد الاستهلاك وتشجيع المنتجات الفلسطينية ذات الجودة شملت مدارس المحافظة الحكومية والخاصة والوكالة، ووزعت نشرات توعوية وملصقات.

وفي يوم السكري العالمي نظمت الجمعية نشاطات في هذا اليوم مع بلدية بيتونيا ونقابة الطب المخبري وبدعم من شركة التوريدات الطبية وشركة نعمان الجنيدي.

ونظمت نشاطات في يوم الغذاء العالمي بالتعاون مع مجلس الخدمات المشتركة في بيت لقيا وخربثا وبمشاركة شركة الجنيدي لصناعة الالبان، وشركة البينار.

ونظمت الجمعية ثلاثة مؤتمرات ((مؤتمر المستهلك)) متخصصة بقضايا المستهلك حول حقوقه في قطاع الاتصالات، حقوقه في قطاع البنوك والاقراض الصغير، وسبل حمايته من الاغذية الفاسدة، وحقوقه في القطاع الصحي، وجودة المنتجات الفلسطينية، أضافة الى سلسلة ورشات عمل متنوعة في قضايا حقوق المستهلك.

ودعمت المؤتمرات والورشات من قبل شركة دواجن فلسطين – عزيزا، البنك الوطني، شركة سنيورة، الوطنية موبايل، وشركة الزيوت النباتية، وشركة المشروبات الوطنية، وشركة الجبريني لصناعة الالبان، وشركة سنقرط للصناعات الغذائية، وشركة البريق للمنظفات، وشركة كهرباء القدس، وشركة الناشر، وشركة رويال الصناعية التجارية، ومفروشات الامين، وشركة سوبر نمر، وشركة مستكلم للتجهيزات الطبية، وشركة الصناعة العربية – ستار.

وعقدت الجمعية برعاية ومشاركة محافظ رام الله والبيرة الدكتورة ليلى غنام اجتماعا لتنظيم قطاع الغاز وعدم وقوع اي نقص في الشتاء، وسبل تنظيم عمليات تبديل الاسطوانات التالفة.

ونظمت حملة ((بلاها اللحمة)) من اجل خفض سعرها.

محافظة سلفيت

واصلت جمعية دعم المنتج الوطني وحماية المستهلك في محافظة سلفيت حسب رئيسها الدكتور محمد الرمحي نشاطاتها انسجاما مع رؤيتها ورسالتها القائمة على اساس منح الافضلية للمنتجات الفلسطينية المطابقة للمواصفة وذات السعر المنافس وجعلها خيار المستهل الفلسطيني والتأكد من منحها الافضلية في العطاءات والمشتريات الحكومية، ونظمت الجمعية سلسلة نشاطات توعوية بحقوق المستهلك وسبل حمايته من خلال لقاءات مفتوحة ووزرشات عمل في جامعة القدس المفتوحة فرع سلفيت والمدارس والغرفة التجارية الزراعية الصناعية في المحافظة.

ونظمت الجمعية ((سبل دعم منتجات الصناعات الانشائية والاثاث الفلسطينية)) التي نظمت بمشاركة ممثلي مصانع الاثاث في محافظة سلفيت والتي تميزت المحافظة بتلك المصانع ومتابعة تلك الصناعة للموديلات العصرية، ومشاركة ممثلي الصناعات الانشائية من مختلف المحافظات، وشركات مواد التنظيف، ووزارة الاقتصاد الوطني، ومؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية، وائتلاف جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني.

ونظمت معرضا للصناعات الفلسطينية في جامعة القدس المفتوحة فرع سلفيت برعاية محافظ سلفيت اللواء ابراهيم بلوي وضم عدد من الشركات الفلسطينية.

محافظة نابلس

واصلت جمعية حماية المستهلك الفلسطيني في محافظة نابلس نشاطاتها التوعوية في مدارس المحافظة، وجولات الاسواق للتأكد من اشهار الاسعار وتواريخ الانتاج والانتهاء.

وتابعت الجمعية اسعار اللحوم الحمراء والضغط من اجل خفضها، وتابعت نشاطاتها في دعم المنتجات الفلسطينية ذات الجودة.

وتابعت نشاطاتها مع مؤسسات المحافظة ممثلة بالغرفة التجارية الصناعية، والحملة النسوية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

محافظة قلقيلية

واشار محمد داود رئيس الجمعية في محافظة قلقيلية ان سلسلة نشاطات توعوية في مدارس المحافظة بالتعاون مع مديرية الاقتصاد الوطني ومديرية التربية والتعليم في المحافظة، ركزت خلالها على جودة المنتجات الفلسطينية، والتأكيد ان المنتج الفلسطيني ضمانة حقوق المستهلك.

وتابعت الجمعية عدالة اسعار اللحوم الحمراء والدواجن والخبز من خلال جولات على السوق للتأكد من عدالة الاسعار.

ونظمت عدة نشاطات في إطار دعم المنتج الفلسطيني وجعله خيار المستهلك الاول.

محافظة بيت لحم

وقال المحامي فريد الاطرش رئيس جمعية حماية المستهلك الفلسطيني في محافظة بيت لحم نظمنا وقفات ضد المنتجات الإسرائيلية في سوق المحافظة والتأكيد على دعم المنتجات الفلسطينية المطابقة للمواصفات، وقامت الجمعية بتنظيم فعاليات تشاركية مع عدد من مؤسسات المحافظة لدعم المنتج الفلسطيني.

وتابعت الجمعية اسعار اللحوم الحمراء في السوق والدواجن والخبز، وقامت بمتابعة شكاوى المستهلك لدى جهات الاختصاص واستطاعت معالجتها.

محافظة اريحا والاغوار

نظم فرع جمعية حماية المستهلك الفلسطيني في محافظة اريحا والاغوار حسب سالم حلايطة رئيس الفرع سلسلة فعاليات مشتركة مع جامعة القدس المفتوحة فرع اريحا والاغوار ركزت على دعم المنتجات الفلسطينية، وتنظيم قطاع التمور ومنع تهريب تمور المستوطنات.

وعملت على تعزيز علاقاتها مع جمعية المشروع الانشائي العربي من خلال الزيارات ومتابعة تشجيع منتجات المشروع الانشائي، ومتابعة دعم منتجات الفطر الفلسطيني في اريحا.

محافظة طوباس والاغوار

عملت جمعية حماية المستهلك في محافظة طوباس والاغوار على تنظيم حملات توعية في مدارس المحافظة للتعريف بالمنتجات الفلسطينية بالتعاون مع الشركات الفلسطينية شملت مدارس طوباس وعقابا وطمون وكردلة وبردلة وعين البيضا.

وشاركت الجمعية الاتحاد العام للمرآة الفلسطينية فرع طوباس والاغوار معرضهم لعرض منتجات الجمعيات النسوية التعاونية والمنتجات الزراعية النسوية.

وتواصلت الجمعية مع مركز تنمية الثروة الحيوانية في المحافظة ومركز التنمية الاقتصادية في ورشة ((تسهيل وصول صغار مربي الثروة الحيوانية الى الاسواق)) ومواضيع صناعة الالبان في المحافظة.

وتابعت الجمعية حملات دعم المنتج الزراعي في طوباس ومنع مضاربته غير العادلة من قبل المحاصيل الزراعية من المستوطنات، وركزت على محاصيل البطاطا والجزر والبطيخ.